واقع العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني

إعداد

د/ محمد صالح بني هاني
ردينه علي الصفدي، وشماء خالد طلافحة، ورانيه علي القضاة،
ومنيرة سليمان بني إسماعيل، وفادية علي بني عيسى

كلية التربية– جامعة اليرموك– أربد– المملكة الأردنية الهاشمية

واقع العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني

د/ محمد صالح بني هاني
ردينه علي الصفدي، وشماء خالد طلافحة، ورانيه علي القضاة،
ومنيرة سليمان بني إسماعيل، وفادية علي بني عيسى*

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني من خلال معرفة أسباب العنف وأشكاله والآثار المترتبة عليه بالإضافة إلى تعرف رأي المختصين في التصدي لهذه المشكلة. استخدمت الدراسة المنهج النوعي حيث أجرى الباحثون مقابلات شبه مقننة مع عينة مكونة من سبعة أفراد تم اختيارهم بشكل قصدي من قصبة إربد. أظهرت نتائج الدراسة أن: أول أهم الأسباب المؤدية للعنف هي اقتصادية تتمثل بتدني مستوى الدخل والفقر بالإضافة إلى التفكك الأسري وعدم وجود لغة حوار بين الزوجين، ثانيا أكثر أشكال العنف انتشارا هي العنف الجسدي، يتبعه اللفظي والنفسي، ثم الاجتماعي، يليه الصحي والجنسي، ثالثا الآثار النفسية هي أكثر الآثار السلبية المترتبة على العنف ضد المرأة. كما أظهرت النتائج أن القانون كاف وواف لضبط ووقف العنف ضد المرأة بعيدا عن تأثير الثقافة السائدة في المجتمع والتوعية بالقوانين. في ضوء نتائج الدراسة قدم الباحثون مجموعة من التوصيات أهمها: تثقيف وتوعية المجتمع من خلال برامج توعوية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، ضرورة الاهتمام بالجانب النفسي للنساء المعنفات وإيجاد برامج رعاية نفسية لتعزيز ثقة المرأة بنفسها، توعية الأزواج وأفراد العائلة بأسس التعامل المتبادل وكيفية خلق أسرة نموذجية، والإسهام في توفير آليات للوقاية من جرائم العنف ضد المرأة في المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: العنف، واقع العنف، المرأة، المجتمع الأردني.

* **أ د/ محمد صالح بني هاني، وردينه علي الصفدي، وشماء خالد طلافحة، ورانيه علي القضاة، ومنيرة سليمان بني إسماعيل، وفادية علي بني عيسى:** كلية التربية، جامعة اليرموك، اربد، المملكة الأردنية الهاشمية.

Dr. Mohammed Banihani, Associate Professor in Educational Administration at Yarmouk University.
PhD students in Education at Yarmouk University.

Abstract:

This study aimed to identify the reality of violence against women in Jordanian society by identifying the causes, forms, and effects of violence, in addition to identifying the specialists' opinion in addressing this problem. The study used the qualitative approach where the researchers interviewed a sample of seven individuals, who were purposefully chosen from Kasbah of Irbid. The results of the study showed that: First, the most important causes of violence are economic represented in low income and poverty, in addition to family disintegration and lack of a spousal dialogue language; second, the most prevalent forms of violence are physical violence, followed by verbal and psychological, then social, followed by health and sexual violence; third, the psychological effects are the most negative effects of violence against women. The results also showed that the law is sufficient and adequate to control and stop violence against women away from the influence of the prevailing culture in the society and raising awareness of the laws. In light of the study findings, the researchers offered a set of recommendations, the most important of which are: educating and enlightening the society through awareness-raising programs on social media, the importance of paying attention to the psychological aspect of battered women, and creating psychological care programs to enhance women's self-confidence, raising awareness of the spouses and family members of the foundations of mutual interaction and how to create a model family, and contributing to the provision of mechanisms for the prevention of violence against women in societies.

Keywords: violence, reality, women, Jordanian society.

المقدمة:

يمثل العنف ضد المرأة قضية مجتمعية بالغة الأهمية، بعد أن صارت ظاهرة عالمية، تعاني منها جميع المجتمعات على اختلاف درجة تقدمها، ومستواها الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن المرأة معرضة للعنف في مختلف المجتمعات وكافة الطبقات والشرائح المجتمعية، وأن العنف ضد المرأة لا يقتصر على الإيذاء الجسدي فحسب، ولكنه يتعداه ليشمل الإيذاء النفسي والمعنوي والمجتمعي والمؤسسي (Obada & Abu-Dwuh, 2008).

ويُعد العنف ضد المرأة اعتداءً صريحاً على كرامتها الإنسانية، وذلك من خلال السيطرة عليها واستغلالها وتبعيتها، إضافة إلى أنها تضعف وتقلل من مكانة المرأة، وما تقوم به من دور في تنشئة الأجيال مما يؤدي بالتالي إلى إحداث خلل في دور النظام الأسري الذي يدعم النظام الاجتماعي الكامل للمجتمع وأجزاءه وفروعه وأنظمته الأخرى (Assal, 2003).

وكما يعد العنف ضد النساء مشكلة عالمية، وهو يتخذ أشكالاً متنوعة وفقاً للتاريخ والثقافة والخبرات، غير أنه يتسبب في معاناة كبيرة للنساء وأسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وكثيراً ما يرتبط العنف بمفاهيم النوع الاجتماعي وأدوار الرجال والنساء بناءً على الأعراف المعمول بها في ظل ثقافة معينة في وقت محدد ويتم التعبير عنه من خلال السعي لممارسة السلطة والسيطرة على أجساد النساء وحياتهن، ومع ذلك من الممكن مواجهة العنف ضد النساء أو حتى القضاء عليه من خلال توافر الوعي المناسب، والموارد والإرادة السياسية (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٩).

ولقد أظهرت الدراسات والبحوث أن العنف ضد المرأة ظاهرة عامة في أنحاء العالم، لتشمل جميع النساء باختلاف ثقافتهن وأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية والطبقية، إلا أنه ظل لسنوات طويلة مسألة لا تجد الاهتمام ولا تثير الانتباه ولا تشكل قضية في كثير من المجتمعات في بلدان العالم المختلفة ذلك لأن العنف مازال عادياً في ظل المنظومة التربوية والثقافية السائدة، وعلى وجه الخصوص في أغلب مجتمعاتنا العربية والتي بدأت مؤخراً في إثارة موضوع العنف ضد المرأة وبشكل واسع وفي دوائر كبيرة وبآليات وأساليب مختلفة مما أدى إلى ارتفاع الوعي في كثير من مجتمعاتنا العربية بأهمية مشكلة العنف ضد المرأة وضرورة التصدي له والبحث عن أساليب معالجته قانونياً وتشريعيا (نارد، ٢٠٠٦).

كل هذه الأسباب دعت منظمات حقوق الانسان والكثير من دول العالم إلى دراسة ظاهرة العنف ضد المرأة وتحديد أسبابها وأشكالها ومحاولة الضغط من أجل اصدار القوانين التي تحرمها وتحد منها من خلال المؤتمرات وإطلاق التشريعات الدولية، حيث تعتبر أوائل تسعينات القرن المنصرم بداية جدية لدراسة هذه الظاهرة (Al-Zahrani, 2010).

غير أن خصوصية ظاهرة العنف الموجه للمرأة في المجتمعات العربية الشرقية بقيت عالية، كونها ما زالت تنظر إلى المرأة باعتبارها الحلقة الأضعف؛ وبأنها لا زالت تفتقد لكثير من مقومات وعناصر القوة والنفوذ ولاعتبارات ثقافية واجتماعية وبيولوجية مختلفة، الأمر الذي زاد من وتيرة العنف الموجه ضدها في مجتمعاتنا، بل امتلاكه لمسوغاته الاجتماعية والثقافية والمستندة في كثير من الاحيان إلى منظومة القيم والعادات والتقاليد وخصوصية الابنية الثقافية والاجتماعية السائدة (كرادشة، ٢٠١٣).

مشكلة الدراسة:

إن العنف الممارس ضد المرأة بكافة أشكاله يتنافى مع حقوق الإنسان ومع تعاليم الدين الإسلامي، وفي المجتمع الاردني مازالت العادات والتقاليد هي التي تسيطر إذ أن النساء ما زلن صامتات محافظات على أسرار بيوتهن، بل ترى المرأة أن كل ما يحدث في البيت هو سر لا يجوز البوح به حتى للأهل والأصدقاء؛ بالتالي تبقى الزوجة تتحمل الأذى والعذاب والقسوة والظلم وهي صامته حفاظاً على سمعة زوجها وكرامتها، وهذا يعني أن العنف الذي يمارسه الزوج في الأسرة هو بموجب قوامته وسيطرته على هذه الأسرة (عواوده، ٢٠٠٢).

كما أن العنف ضد المرأة من المؤشرات التي تدل على تهميشها في المجتمع، وانخفاض مكانتها واستمرار النظرة الدونية تجاهها، واستمرار أوجه تبعيتها للرجل، وحرمانها من حقوقها أو تعرضها للضرب المبرح من قبل زوجها أو أحد من أفراد اسرتها وأقاربها. ومن هنا تحدد مشكلة الدراسة للكشف عن الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني، وتبلورت مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية:

أسئلة الدراسة:

١. ما أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني؟
٢. ما هي أكثر أشكال العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني؟
٣. ما طبيعة الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني؟
٤. ما هو رأي المختصين في التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة العنف ضد المرأة:

١. تعرف أهم أسباب مشكلة العنف ضد المرأة.
٢. تعرف أكثر أشكال العنف انتشارا بين المعفنات.
٣. تعرف الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة وكيفية التصدي لها.
٤. تعرف رأي المختصين في قضايا العنف ضد المرأة وكيفية التقليل منها.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا البحث نتيجة قلة الدراسات الكافية التي تتناول موضوع العنف ضد المرأة بشكل خاص في الأردن نتيجة الخوف من نظرة المجتمع المحافظ تجاه من تتناول هذه الظاهرة بالدراسة بأنها من المحتمل أن تكون من ضحايا العنف وأنها هي المسؤولة عن هذا العنف. كما تأتي أهمية هذه الدراسة في أثراء المكتبة العربية والأردنية، مما قد يساعد الباحثين في المستقبل على الاستناد إلى ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج وتوصيات.

مصطلحات الدراسة:

- **العنف الأسري:** سلوك أو فعل عدائي، يقصد به الحاق الأذى والضرر الجسدي أو النفسي، موجه نحو فرد أو أكثر من أفراد الأسرة، وعادة ما يكون موجهاً من الأفراد الأكثر قوة نحو الأفراد الأقل قوة في الأسرة، ويمثلون عادة فئة الأطفال والنساء (بنات، ٢٠٠٨).
- **العنف ضد المرأة:** هو سلوك أو فعل عدواني ينتج عن وجود علاقة قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة، وما يترتب على ذلك من تحديد الأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، تبعاً لما يفرضه النظام الثقافي والاجتماعي والاقتصادي القائم في المجتمع (كرادشة، ٢٠١٣). وإجرائياً يعرف بأنه كل سلوك عنيف يتجلى في كل من اليد واللسان.

الأدب النظري والدراسات السابقة:

يعرف العنف ضد المرأة بانه فعل أو سلوك عدواني ناتج عن وجود علاقة قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة وما يترتب على ذلك من تحديد دور ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة وذلك طبقاً لما يفرضه النظام الاجتماعي والثقافي والاقتصادي القائم في المجتمع، وبحسب هذا التعريف فإنّ العنف ضد المرأة يشمل أي فعل عدواني يقع على المرأة من قبيل الرجل سواء كان هذا الفعل اجتماعياً أم نفسياً أم اقتصادياً (كرادشة، ٢٠١٣).

كما يمكن تعريف العنف ضد المرأة بأنّه الفعل أو السلوك الموجّه ضد المرأة، سواء كانت زوجة أو أماً أو أختاً أو ابنة، وهو يتصف بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية والتي تنتج هذه السلوكيات عن علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة (عسال، ٢٠٠٣).

كذلك يُعرّف العنف ضد المرأة بأنه أي سلوك أو فعل يصدر ضمن إطار العلاقة الأسرية بين الرجل والمرأة، ويسبب أضراراً جسدية أو نفسية أو جنسيّة أو اقتصادية لأطراف تلك العلاقة (الهر، ٢٠٠٨).

ومن التعريفات التي تعد أكثر دقة وتحديداً لمفهوم العنف هو تعريف الموسوعة العلمية (Universals) حيث أشارت إلى أن مفهوم العنف يعني كل فعل يمارس من طرف فرد أو

جماعة ضد فرد أو أفراد آخرين عن طريق التعنيف قولاً أو فعلاً، وهو فعل عنيف يجسد القوة المادية أو المعنوية (Al-Mutawa, 2008).

العنف ضد المرأة:

يعد العنف بما يحمله من عدوان تجاه الأخرين سواء أكان بصورة جسدية، أو لفظية، أو اجتماعية، أو جنسية من المشكلات التي لها آثار سلبية سواء على القائم بالاعتداء أو على الضحية أو على المجتمع ككل، إذ يؤثر العنف في البناء الأمني والنفسي والاجتماعي للمجتمع، وهذا يجعل العنف أمر مرفوض وغير مرغوب فيه، بالإضافة إلى أنه يشعر بالخوف والقلق وعدم الارتياح، كما أنه قد يجعل المعنف ينسحب من المشاركة في الأنشطة، أو يهرب خوفاً من العنف، أما بالنسبة للشخص الذي يقوم بممارسة العنف فمن الممكن مستقبلاً أن ينخرط في أعمال أكثر إجراماً (المجالي، ٢٠٢١).

وما زال العنف ضد النساء يشكل خطراً شديداً على الصحة العمومية وصحة المرأة ينتشر العنف ضد المرأة على نطاق واسع، وعنف الشريك من هو أكثر أنواع العنف شيوعاً على الصعيد العالمي تتعرض امرأة من بين كل ٣ نساء في جميع أنحاء العالم خلال حياتها للعنف البدني أو الجنسي من جانب شريك حميم أو للعنف الجنسي من جانب معتد آخر. والشريك الحميم عادة ما يكون المعتدي الأساسي في هذا العنف (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٢٠).

وتفيد إحصائيات منظمة الصحة العالمية بأن ثلثي النساء في العالم يتعرضن للإيذاء بسب العنف ضدهن، حيث تشكل النساء الغالبية العظمى من مجمع ضحايا العنف الأسري، فيقدر عدد النساء اللواتي يتعرضن للعنف (١٢) مليون امرأة. كما أفادت التقارير بأن (٧٨%) من النساء كن ضحايا المطاردات والمضايقات بمقابل (٢٢%) من الرجالِ (Al-Shahrani, 2008)

أما في الأردن، فيمكن القول إن العنف الموجه ضد أفراد الأسرة في المجتمع، قد ازداد في السنوات القليلة الماضية؛ وتحديدا بعد الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي كان لها الأثر الأكبر في تزايد حجم البطالة وانخفاض المستوى الاقتصادي، الأمر الذي دفع بالكثيرين – كنوع من الهروب – للإقدام على الإدمان على الكحول والمخدرات، وبالتالي ممارسة العنف الأسري تحت تأثير هذا الإدمان. وقد ازداد العنف الأسري بشكل ملحوظ بعد حرب الخليج الثانية سنة (١٩٩١) نتيجة للهجرة المفاجئة التي حدثت بعد تلك الحرب، حيث ازداد عدد السكان تقريباً وخلال فترة زمنية لا تتعدى الشهرين بنسبة وصلت إلى (١١%) من عدد السكان الأصليين، وقد نجم عن ذلك ضائقة اقتصادية واجتماعية، واختلالات واسعة في بنيان المجتمع وأدائه، قادت إلى ازدياد عدد حالات العنف

المتمثلة بالاغتصاب والاعتداء الجسدي كالضرب والقتل والسطو، بالإضافة إلى ازدياد حالات الإدمان على الكحول والمخدرات (Najadat, 2007)

أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني:

يمكن حصر أنماط العنف الأسري الذي تتعرض له المرأة بالآتي:

- **العنف البدني (الجسدي): ويعني** استخدام القوة الجسدية ضد المرأة، وهو أكثر أشكال العنف وضوحاً، ويتم باستخدام الأيدي أو الأرجل أو أي أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدي عليها، مثل السكين أو أية أداة ساخنة، ويكون العنف الجسدي على شكل الضرب، الركل، العض، الصفع حتى تصل إلى التهديد بالأسلحة أو القتل (بنات، ٢٠٠٨).
- **العنف اللفظي:** وهو العنف الذي يمس بكرامة المرأة ويهينها ويحط من قدرها وقيمتها ويتضمن إهانتها بشكل مباشر عن طريق الكلمات الجارحة أو الاستهزاء بها وبمؤهلاتها وقدرتها، أو الصراخ عليها أمام الملأ (محمود، ٢٠٠٨). ويعد العنف اللفظي من أكثر أنواع العنف شيوعاً في المجتمعات الغنية والفقيرة على حد سواء كما يعد هدّاماً بشكل كبير لاسيما بصورة الذات لدى المرأة فيما إذا كان موجه من شخص قريب (الإبراهيم، ٢٠١٠). هذا وتتسم الإساءة اللفظية بعدة خصائص منها أنه لا يمكن التنبؤ بها فالضحية قد تضعف وتذهل من خلال التعليقات المؤذية الموجهة نحوها، أنها قابلة للتصعيد والزيادة من شدتها ومعدل تكرارها ونوعيتها فقد تبدأ بالنكات ثم تتصاعد إلى الإساءة البدنية، ومحاولة المسيء إخماد أي فكرة أو اقتراح تقدمه المرأة وذلك من خلال تعليقاته المؤلمة، وجعلها تشعر بالخزي والإذلال فضلاً عن تصعيد الأخطاء لها.

أوضحت الدراسات أن العنف اللفظي أكثر ضرراً على نفسية المرأة مقارنة بالإساءة البدنية (عامر والمصري، ٢٠١٤). تتمثل الآثار النفسية المترتبة على العنف اللفظي بانخفاض تقدير الذات والذي بدوره يؤدي إلى تحقير الذات والخجل والشعور بعدم الثقة والإحباط والميول الانتحارية، وضعف الثقة وعدم القدرة على بناء علاقات حميمة في الحياة بالإضافة إلى التشتت وعدم وضوح الأهداف. هذا ومما لا شك فيه أن الآثار النفسية تفضي إلى أمراض جسدية متنوعة تؤثر سلباً في صحة المرأة وإفراز الغدد والإصابة بالأمراض كمرض السكري، والآلام والأوجاع والصداع والأرق، وفقدان مؤقت للذاكرة (عامر والمصري، ٢٠١٤). ومن العوامل المسببة للعنف اللفظي ضد المرأة حسب بدران (٢٠١٤) عدم التكافؤ الفكري أو الاجتماعي بين الزوجين، زيادة الاختلاط بالأجانب، تفريغ الضغوط الخارجية التي يتعرض لها الزوج على زوجته، ظروف المعيشة كغلاء المعيشة والفقر والبطالة، تعاطي الكحول والمخدرات والمسكرات،

غياب ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة، العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية التي تعتبر تبريراً للعنف ضد المرأة.

- **العنف النفسي:** يُعرف بأنه أي فعل مؤذي للمرأة ولعواطفها نفسياً دون أن يكون هناك آثار جسدية، فقد يكون بعدم الاحترام والتقدير بالإضافة إلى الإهمال وإبداء الإعجاب بالنساء الأخريات، وعدم تقدير ذات المرأة والتحقير والإهانة والمعاملة كخادمة أو مراقبتها والشك وتوجيه اللوم والتهم بالسوء وإساءة الظن. ومن المعروف أن العنف النفسي يقترن بالعنف الجسدي، لكنه أخطر من العنف الجسدي ومدمر لكرامة المرأة وإنسانيتها. هذا ويستخدم الأزواج طرقاً مختلفة من العنف النفسي حيث يتم التشكيك بسلامة عقل المرأة وذكائها والتقليل من قدرتها على التفكير والأداء. يعتبر التهديد بالطلاق أو ترك البيت والأطفال من الأمور التي تتسبب بالمعاناة النفسية وقد أشارت الأبحاث إلى مستوى مرتفع من الارتباط بين شدة وتكرار الإساءة والمعاناة النفسية. حيث إن ٦٠% من النساء اللواتي يتعرضن لمستوى مرتفع من التهديد ظهرت عليهن أعراض ضغط ما بعد الصدمة مقارنة بـ ١٤% فقط ممن تعرضن لمستوى منخفض من التهديد لحياتهن.(Subramaniam & Zulkarnain, 2017)

ومن المخاطر النفسية التي تعتبر نتيجة مباشرة للعنف الجسدي الخوف ونقص السيطرة على الحدث والاكتئاب وعدم المقدرة على التنبؤ بسلوك المرأة والضغط وحدوث حالة من اليأس والقلق وتدني في تقدير الذات والإدمان على الكحول.

- **العنف الاجتماعي:** هو الحرمان من ممارسة الحقوق الاجتماعية والشخصية وتضييق الخناق على فرص تواصل المرأة وتفاعلها مع العالم الاجتماعي الخارجي، والانصياع لمتطلبات الزوج الفكرية والعاطفية والجنسية التي يفرضها على المرأة رغم عدم قناعتها بها، ورفضه انخراط المرأة في المجتمع وممارسة دورها بكل حرية. هذا بدوره يساهم في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية، ويتمثل ذلك الشكل من أشكال العنف بالحرمان من زيارة الأهل والأقارب والأصدقاء والمشاركة في المناسبات الاجتماعية، والتدخل في اختيار علاقاتها وصداقاتها وحتى في أبسط حقوقها كطريقة لباسها (رشيد، ٢٠١٦).
- **العنف الجنسي:** ويعرف أنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته من غير مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي أو رغباتها الجنسية. وعنف الزوج ضد زوجته أشبه بالاغتصاب الذي يعني إجبار المرأة على ممارسة الجنس من غير رغبتها وبهذا يُحول الزوج ما يحق له ضده. وأحد أشكال العنف الجنسي سوء معاملة الزوجة جنسياً، والنظر إليها للمتعة الجنسية فقط وكأنها أداة لإشباع رغباته الجنسية، وأيضاً استخدام طرائق

وأساليب منحرفة خارجة عن قواعد الدين والأخلاق في العملية الجنسية، وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها (عواودة، ٢٠٠٢).

- **العنف الصحي:** ويتمثل هذا النوع في حرمان المرأة من الظروف الصحية المناسبة من علاج وتغذي، وكذلك عدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، وإجبارها على الحمل المتتالي، وعدم التغذية الجيدة للحامل، ومن صوره تزويج صغيرات السن قبل البلوغ، أو دفعها للنوم أو الإقامة بظروف غير صحية (Al-Ibrahim, 2010; Assal, 2003; Al-، ٢٠٠٧ Rediean, 2008; Al-Batoush). وكما ورد في (Al-Awawdah2002) فإن أعلى نسبة عنف صحي تكمن في حرمان المرأة من تحديد عدد مرات الحمل، إذ بلغت نسبة من لم يسمحوا لزوجاتهم بذلك (٢٢.٨%)، ونسبة من يسمحوا بذلك أحيانا (١٠.٣%).
- **العنف الاقتصادي:** يعد العنف الاقتصادي أحد أنواع العنف ضد المرأة الذي تواجهه المرأة من قبل الرجل سواء كان زوجها أو ابنها أو أبيها أو أخيها، أو من قبل مجتمعها الذي تعيش فيه والذي قد يسمح للرجل مهما كانت صفته أن يمارس مثل هذا النوع من العنف. ويتمثل العنف الاقتصادي ضد المرأة بممارسة الضغوط المالية والاقتصادية على المرأة، مثل منعها من العمل أو إجبارها عليه، أو حرمانها من الطرق المختلفة للحصول على العمل والدخل وإمكانية تحسين مستواها الاقتصادي والمعيشي، أو سلبها لحقوقها المالية والاقتصادية (عبد الله وآخرون، ٢٠١٦). ويشتمل العنف الاقتصادي ضد المرأة على حجز الموارد المادية للمرأة والتصرف بها والاستيلاء على ميراثها وأملاكها ودخلها الشهري دون الرجوع إليها عن طريق إجبارها على التنازل أو أخذ وكالة منها بالإكراه، وحرمانها من احتياجاتها الضرورية كالمصروف أو أي من وسائل الترفيه، ويشتمل أيضا على حرمان المرأة من التصرف بمواردها الاقتصادية والمساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تخصها (البطوش، ٢٠٠٧).

كما يتمثل هذا النوع من العنف بعدم توفير الأسباب المادية للمرأة، والذي من شأنه أن يمنعها من إمكانية إشباع الحاجات الأساسية الخاصة بها، أو حرمانها من أن يكون لها ذمة مالية مستقلة وعدم السماح لها بالتصرف بممتلكاتها المادية كدخلها الشهري مثلاً (المواجدة، ٢٠١٥).

الأسباب المؤدية للعنف:

- **الأيدولوجية الثقافية** فالثقافة هي من تحدد أدوار الجنسين. هناك من يدعو الى تعزيز الحقوق الانسانية للمرأة والدفاع عنها وثمة تقاليد وأعراف في بعض المجتمعات تستخدم لتبرير العنف ضد المرأة ومن هنا تمارس السيطرة على المرأة تحت شعار الشرف والعار والواجب لان سلوك المرأة ينظر اليه على أنه يعكس عائلتها ومجتمعها. كما أن مبدأ

الاعتداء على المرأة هو تحصيل حاصل لمجموعة من الاعراف والقيم التي تورثها الابناء عن الاجداد فمنذ الصغر يعتبر الصبي هو المسؤول عن شؤون أخواته البنات وبالتالي يصبح الآمر الناهي وهنا تكون لديه العدوانية والجبروت وتصبح الانثى مجرد وسيلة لتلبية رغباته دون أي ممانعة ويظهر العنف كلما تشابكت العلاقة بين الرجل والمرأة فالرجل يأمر والمرأة تنفذ وإذا أرادت الاعتراض تكون الوسيلة لإعادتها الى مكانتها المفروضة عليها من المجتمع الضرب (زكي، ٢٠١٧).

- **السلطة غير المتكافئة** التي جعلت الرجل في المقام الأول والمرأة في المقام الثاني وهذا الترتيب الاجتماعي نتج عنه ممارسات وقوانين أدت إلى استضعاف المرأة سياسياً واقتصادياً حيث يستخدم الرجل العنف ضد المرأة لتعزيز سلطته. وهذه الأدوار التي يقوم بها الرجال والنساء في المجتمع غير محددة بيولوجياً لكنها محددة اجتماعياً، وهي متغيرة أو قابلة للتغيير. ورغم محاولات تبرير هذه الأدوار من البعض باعتبارها مقتضيات ثقافية ودينية، إلا أنها تتباين بصورة كبيرة حسب المكان وتتطور عبر الزمن. بناءً عليه يجب أن توازن الجهود الرامية لتعزيز تمكين المرأة بين احترام المعايير الثقافية دون انتهاك حقوق النساء والفتيات (زكي، ٢٠١٧).
- **أسباب اقتصادية** مثل الأمية والاعتماد الاقتصادي على الذكور بالإضافة إلى تدنّي الفرص الاقتصادية والتي تتمثّل في نقص العمالة وانتشار البطالة. مما يترتب عليه العنف الأسري، والزواج القسري، وتزويج الفتيات قبل بلوغ سن الرشد، وانتشار الفقر على نطاقٍ واسعٍ. يُمكن اعتبار كلاً من الفقر والبطالة من الأسباب الاقتصادية الأكثر شيوعاً للعنف، فالنساء اللواتي يعشن ضمن ظروف معيشية تتميّز بالفقر يتعرّضن لأشكالٍ متعددةٍ من التمييز، وبالتالي يواجهن مخاطر متزايدة من العنف. إذ بيّنت الدراسات أنّ النساء اللواتي يعشن في فقر أكثر عرضةً للاستغلال، كما أنّهنّ يُجبرن على الزواج المبكّر بنسبة أكبر من الفتيات اللواتي يعشن في مستويات أغنى. كما تُعاني النساء المتزوجات من عنف الشريك لكنّهنّ يضطررنّ للبقاء معه وعدم إنهاء تلك العلاقة العنيفة بسبب افتقارهنّ للدخل، كما أنّ النساء العاملات اللواتي غالباً ما يتحكّم شريكهنّ بدخلهنّ ضمن تلك العلاقات العنيفة (زكي، ٢٠١٧).

الدراسات السابقة:

- أجرى **المجالي** (٢٠١٨) دارسة هدفت إلى تعرف مدى العنف الذي تعرضت له المرأة في المجتمع الأردني وأشكال ذلك العنف وأسبابه، والوقوف إلى أبرز خصائص المرأة المعنفة، ومرتكبي العنف في المجتمع الأردني، كما هدفت إلى التعرف على درجة الاختلاف في ممارسة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني باختلاف المستوى التعليمي لمرتكب العنف.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبانة تكونت من (٤٢) فقرة تقيس أشكال العنف ضد المرأة، و(٢٣) فقرة تقيس أسباب ذلك العنف، وتكونت عينة الدراسة من (١٦٠) معنفة في دار الوفاق الأسري للمعنفات من المراجعات والمقيمات في الدار. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن حجم ظاهرة العنف كان في الغالب ما بين المتقطع والدائم، كما أشارت النتائج إلى أن جميع أشكال العنف ضد المرأة جاءت بدرجة متوسطة، حيث حل العنف الاجتماعي في المرتبة الأولى، وجاء العنف الجنسي في المرتبة الأخيرة وبالنسبة لأسباب العنف ضد المرأة فتبين أن العوامل الاجتماعية قد جاءت في المرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة، وتلتها في المرتبة الثانية العوامل المتعلقة مجال الأنظمة السياسية والقضائية وبدرجة مرتفعة. وجاءت في المرتبة الأخيرة العوامل المتعلقة بتساهل المحيط المباشر مع العنف ضد المرأة وبدرجة متوسطة، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر للمستوى التعليمي للمعنفة ولمرتكب العنف على العنف، حيث تبين أن الفروق تعود لصالح المستوى التعليمي الأقل؛ أي أن العنف أكثر لدى الفئات الأقل تعليماً، كما تبين وجود فروق تعزى للدخل ولصالح الدخل الأقل.

- هدفت دراسة **أحمد كايد الصرايرة** (الصرايرة (٢٠١٩) إلى تعرّف مستوى آثار العنف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على المعنّفات من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة، وإلى الكشف عن أنماط العنف الممارسة على النساء المعنفات والتعرف على الفروق بين أفراد العينة البحثية نحو آثار العنف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على النساء المعنفات، كذلك التعرّف إلى الفروقات في مستوى اجابات عينة الدراسة البحثية وفقاً لأنماط العنف الممارسة على النساء المعنفات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقيه التحليلي والمسحي، وتم توزيع اداة الدراسة (الاستبانة) على أفراد العينة والمكوّنة من جميع العاملين في إدارة حماية الأسرة في اقليم جنوب الأردن والبالغ عددهم (١١٥) عامل وعاملة. وكانت أهم نتائج الدراسة أن المستوى العام للآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية من وجهة نظر المبحوثين جاء بمستوى مرتفع، حيث جاء مستوى الآثار الاقتصادية بالمرتبة الأولى تلاه مستوى الآثار النفسية ومن ثم مستوى الآثار الاجتماعية، وبينت النتائج أن المستوى العام لأنماط العنف التي تتعرّض لها المعنفات جاء بمستوى متوسط، حيث احتل نمط العنف النفسي المرتبة الأولى يليه نمط العنف الاقتصادي ثم العنف الاجتماعي، وفي المرتبة الرابعة نمط العنف اللفظي وأخيراً نمط العنف الجسدي. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان أهمها تشجيع النساء اللواتي يمارس ضدّهن العنف بأشكاله المختلفة على التبليغ للسلطات المختصة بهدف الحصول على المساندة الاجتماعية والمساعدة القانونية.

- وأجرى **الشياب** (٢٠١٩) دراسة بعنوان أثر معوقات حصول المرأة الأردنية على حقها في الميراث حيث هدفت الدراسة إلى وصف وتشخيص أثر معوقات حصول المرأة الأردنية على حقها في الميراث، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الاستبانة كأداة للدّراسة، وكان عدد أفراد عينة الدراسة (٣٠٠) مبحوث، وبينت نتائج الدراسة أن عدم حصول المرأة على حقها في الميراث جزء من مشاكل المرأة التي تحول دون تساويها في الحقوق والواجبات نظراً لمشكلات اقتصادية وثقافية واجتماعية، وأنه توجد هناك معوقات اقتصادية تحد من حصول المرآة الاردنية على حقها في الميراث، أبرزها الخوف من خروج المال لشخص غريب والخوف من قلة المال الذي يحصل عليه الذكر اذا شاركته، المرأة، كما أوصت الدراسة بإجراء مزيداً من الدراسات حول حصول المرأة على حقوقها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- وهدفت دراسة **الحياصات** (٢٠١٧) إلى معرفة أسباب وأشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، وتكونت عينة الدراسة من ١٥٥ امرأة من النساء المعنفات لدى دور إدارة حماية الأسرة. تمثلت أبرز نتائج الدراسة في أن أكثر المتعرضات للعنف هن من ذوات الدخل المتدني، أو متزوجات من رجال دخلهم متدن، وأن أكثر أشكال العنف انتشاراً هو العنف الجنسي والجسدي والنفسي. كما أن من أسباب العنف ضد الزوجة تدني مستوى دخل الأسرة، والتهاء الزوج في وسائل التواصل الاجتماعي وتدخل أهل الزوج في الحياة الزوجية. وكان لإدارة حماية الأسرة الدور الريادي في التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة، خاصة بوجود حماية قانونية مقدمة من إدارة حماية الأسرة وأخصائيين للتعامل مع حالات العنف ودورات توعية وإرشاد للنساء المعنفات.
- كما هدفت دراسة **سعد** (٢٠١٥) إلى معرفة آثار العنف الذي تتعرض له المرأة في مكان العمل سواء الحكومي أو الخاص وصور العنف ضد المرأة. وتوصلت الدراسة إلى أن للعنف ضد المرأة آثار اجتماعية ونفسية واقتصادية، وأن العنف ضد المرأة يهدم بنيان المجتمع ويقوضه.
- كما أجرى **كساب** (٢٠١١) دراسة تناولت أشكال العنف الممارس على الزوجات في المجتمع الأردني وعلاقته بالخصائص الديموغرافية والثقافية للزوجين، وتكونت عينة الدراسة من ٣١٧ امرأة معنفة. أشارت النتائج إلى أن أشكال العنف تمثلت في العنف الجنسي والنفسي والجسدي. كما تبين أن هناك علاقة بين العنف الجنسي وعمر الزوجة لصالح الزوجات في الفئة العمرية (٣٠-٣٥)، كما وتشير النتائج إلى أن هناك عنف صحي ممارس ضد الزوجات حيث كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الزوجات اللواتي كان مكان

إقامتهن قبل الزواج في المدينة وانتقلن بعد الزواج إلى القرى، وأن هناك علاقة بين العنف الجسدي والزوجات العاملات.

الدراسات الاجنبية:

- هدفت دراسة لارسون (٢٠٠٧) إلى معرفة آثار العنف ضد المرأة من خلال (١) معرفة الفرق بين النساء المعنفات بدنياً وجنسياً ونفسياً من قبل أحد أفراد الأسرة والنساء غير المعنفات في سلامتهن البدنية والنفسية، (٢) معرفة الفروق بين النساء المعنفات حسب سنوات التعرض للعنف. اشتملت عينة الدراسة مجموعة من النساء المعنفات المتواجدات في بيوت خاصة تقيمها الدولة في السويد وعينة مكافئة لها من النساء غير المتعرضات للعنف. بينت نتائج الدراسة أن النساء المعنفات لديهن مشاكل نفسية وبدنية أكثر من النساء غير المعنفات، كما أن هناك فروق بين النساء المعنفات تبعاً للفترة الزمنية حيث كانت النساء المعنفات لست سنوات أو أكثر لديهن ضغوط نفسية عالية مع أعراض اكتئاب وآلام بدنية أكثر من المعنفات لخمس سنوات أو أقل.
- وأجرت (Chenault, 2005) دراسة بهدف تعرف ظاهرة العنف ضد المرأة باستخدام إطار قائم على الثقافة، وتكونت عينة الدراسة من ١١٢ امرأة جامعية. بينت النتائج أن (٨٦%) من النساء تعرضن للعنف، وكان أكثر أنواع العنف شيوعاً الوجدانية بنسبة (٧٦%) ثم الجسدي بنسبة (٦٦%) ثم الجنسي بنسبة (٣٦%) ثم اللفظي بالتهديد بالعنف بنسبة (٢٨%) وأخيراً العنف النفسي بالتسبب في الشعور بالغضب بنسبة (٢٧%). كما أظهرت النتائج آثار نفسية تمثلت في نقص تقدير الذات لدى النساء المعفنات خلال مرحلة المراهقة والرشد، وفي المقابل ارتفاع تقدير الذات والمساندة الاجتماعية والعمل الاجتماعي لدى النساء اللاتي تربين في بيئات محافظة وقبلية. كما أشارت النتائج إلى أن غالبية المشاركات لم يسبق لهن التكلم مع الشرطة بنسبة (٦٦%) أو أخصائي بنسبة (٦٤%)، في حين أن أكثر من نصفهن سبق لهن التحدث مع صديق موثوق أو قريب بنسبة (٥٣%) أو استخدام علاج تقليدي أو أحد الطقوس الخاصّة للتغلب على الإساءة.
- أجرى (Lenadar, 2008) دراسة في السويد لمعرفة ما يتعرضن له النساء المهاجرات والسويديات من عنف من قبل الزوج، وشملت عينة البحث ١٣٩ امرأة ممن طلبن المساعدة من مراكز الخدمات الاجتماعية المناوبة. بينت النتائج أن (٧٠%) من الرجال المعنفين للنساء هم من المهاجرين، وأن من الأسباب التي دفعت إلى ممارسة العنف طباع المهاجرين في السويد وعدم قدرتهم على التكيف في المجتمع، وأن أكثر أنواع العنف شيوعاً هو العنف الجسدي. كذلك كشفت النتائج أن هؤلاء النساء يعانين من آثار اجتماعية حيث يعشن في

عزلة وليس لديهن أقارب أو أصدقاء بالإضافة لعدم قدرتهن على تعلم اللغة السويديّة مما زاد في عزلتهنّ أكثر، وأنهن يقعن بين قوتين وهما عنف الرجل في البيت والعزلة في المجتمع مع شعورهن بالعنصريّة من قبل المجتمع السويدي مما أثر سلباً على حالتهن النفسية والصحيّة.

نتائج الدراسة:

- منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج النوعي حيث تم إجراء مقابلات مع مجموعة من العاملين والمختصين في شؤون المرأة. تكونت عينة الدراسة من إداريَيْن لمؤسسة اجتماعية واخصائيتين اجتماعيتين في شؤون المرأة ومحامي شرعي وناشطة اجتماعية في شؤون المرأة بالإضافة إلى امرأة تعرضت للعنف، وتم اختيارهم بشكل قصدي من قصبة إربد. أجريت هذه الدراسة خلال العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١ بعد الحصول على كتاب تسهيل مهمة من جامعة اليرموك ومن ثم الموافقة لإجراء المقابلات في أماكن عملهم مع التأكيد للمشتركين بأن البيانات المُجَمَعة من هذه المقابلات سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي. تم تسجيل المقابلات ثم تفريغها لكي يسهل تحليلها، ثم تم فرز كل مقابلة على حدة ومن ثم إعطاء الموضوعات الرئيسية المنبثقة عن المقابلات ترميز بأحرف هجائية. بعد ذلك تمت عملية فرز الآراء وإدراجها مع الموضوعات التي تتوافق معها مع الحرص على عدم إضاعة أي جزئية من هذه المقابلات. يبين الجدول رقم (١) معلومات ديمغرافية عن المشتركين وكذلك يبين مدة المقابلة لكل فرد.

جدول (١): معلومات ديمغرافية عن المشتركين والمقابلات

رقم المشترك	المهنة	المستوى التعليمي	سنوات الخبرة	مدة المقابلة
١	اداري مؤسسة اجتماعية تعنى بشؤون المرأة	بكالوريوس	٧	ساعتان
٢	إداري متخصص فى شؤون المرأة فى مؤسسة اجتماعية			ساعة
٣	اخصائية اجتماعية	بكالوريوس	٦	ساعة
٤	محامى شرعى	بكالوريوس	٢٠	ساعة ونصف
٥	ناشطة اجتماعية فى شؤون المرأة			
٦	اخصائية اجتماعية	بكالوريوس	٦	ساعة
٧	امرأة تعرضت للعنف	بكالوريوس		ساعتين

- الصدق الداخلي للدراسة:

هناك إدراك تام في البحث النوعي أنه لا يوجد حقيقة واحدة لأمر ما بل مجموعة من الحقائق والتي تعتمد على تفسير الباحث ورؤيته للحقيقة من وجهة نظره وقدرته على التفسير، وعليه يجب أن يتخذ جميع الاحتياطات المنهجية التي يمكن أن توصله إلى الحقيقة مع أقل ما يمكن من تأثيره الشخصي. من اجل أن تحسين الصدق الداخلي للدراسة، تقترح مريم

(Merriam, 1998) خمسة استراتيجيات: استخدام التثليث، العودة إلى المشتركين والتأكد منهم من صحة ما كتبه الباحث، أخذ الملاحظات من الموقع على مدار فترة طويلة من الزمن، أخذ رأي الزملاء بالنتائج حال ظهورها، إشراك المشتركين في الدراسة في تصميم وتنفيذ الدراسة في جميع مراحلها وأخيرا توضيح تحيز الباحث؛ نظرته للأمور، افتراضاته منذ اللحظات الأولى في البحث. إذا ما اخذ الباحث هذه الاحتياطات أو بعض منها على الأقل بعين الاعتبار يكون قد عزز من صدق الدراسة واقترب من الإجابات الحقيقية لدراسته بشكل أكبر. طبقت الدراسة الحالية استراتيجيتين هما التثليث في تفسير النتائج حيث قام كلاً من الباحثين بتفسير النتائج وحده ثم المقارنة ومناقشة نقاط الاختلاف بالتفسير، وأخذ رأي الزملاء بالنتائج حالة ظهورها واللذين لم يبدوا أي استغراب ورأوا أن النتائج واقعية. بهذه الإجراءات يرى الباحثون أن هذه الدراسة تمتاز بحد معقول من الصدق الداخلي.

عرض النتائج:

يقوم هذا الجزء بعرض تفصيلي لنتائج الدراسة باستخدام الاتجاه التفسيري كما ورد في (Krueger, 2000) والذي يقوم على تفسير النتائج وتحليلها.

أولاً– أسباب العنف:

بين المشتركين في الدراسة أن الأسباب التي تؤدي الى العنف في المجتمع تعددت بين أسباب ثقافية مثل عدم التكافؤ الفكري بين الزوجين وعدم وجود أداة حوار بين المرأة وزوجها، واجتماعية ككتمان المرأة العنف خوفا من نظرة المجتمع المحيط، واقتصادية مثل تدني مستوى الدخل وعدم المقدرة على تأمين احتياجات الاسرة والفقر. وضعف الاحساس بالمسؤولية. فيما يلي مقتطفات لما قاله المشتركين في هذا الخصوص:

- "من أهم الاسباب المؤدية للعنف أسباب اقتصادية مثل الفقر إذ أن أكثر البيئات التي فيها عنف هي الفقيرة وذات الأعداد السكانية المرتفعة. كذلك الإدمان على المخدرات وأن العنف بتزايد مستمر ولا دخل للمستوى التعليمي للعنف اذ ان أغلب المعفنات من ذوي المستوى التعليمي المتقدم" (المشترك ١).
- "من أهم أسباب العنف غياب الوعي الاجتماعي والثقافي تجاه العلاقة الزوجية، الإهمال وعدم الاستقلالية في السكن، اعتماد المرأة على نفسها واستقلالها مادياً، وزيادة عدد السكان" (المشترك ٣).
- "من أهم أسباب العنف الوضع الاقتصادي المتدني، عدم الاستقلالية في السكن، المعاناة النفسية التي تعرضن لها من الحروب والتهجير، والزواج المبكر" (المشترك ٦).

- "من أهم أسباب العنف الثقافة المجتمعية والتقيد بالعادات والتقاليد التي عملت على منع المرأة من الوصول الى حقها بالقانون" (المشترك ٤).
- "من أهم أسباب العنف تدني مستوى الدخل، تدخل أسرة الزوج في حياتهم، الاساءة اللفظية من الزوج، الانشغال التام بوسائل التواصل الاجتماعي، والخيانة الزوجية" (المشترك ٧).

ثانيًا– أشكال العنف:

يرى المشتركين أن أكثر أشكال العنف انتشاراً هو العنف الجسدي يتبعه العنف اللفظي والنفسي ومن ثم العنف الصحي يليه الاجتماعي ثم الجنسي. كما أن العنف بين الأزواج أكثر شيوعاً من العنف بين الإخوة والأخوات وغيرها من الحالات. فيما يلي مقتطفات لما قاله المشتركين في هذا الخصوص:

- "إن العنف الجسدي أكثر أشكال العنف شيوعاً بسب عدم التكافؤ العمري والفكري بين الأزواج، وتدني مستوى الدخل مما يستدعي الرجل الى إثبات رجولته عن طريق الضرب" (المشترك ٤).
- "إن العنف الجسدي أكثر شيوعاً ولكنه ليس نقطة البداية لأنه تطور عن عنف لفظي وسباب أدى في النهاية إلى الضرب. يليه العنف الجنسي ومسببه محارم درجة أولى وفي بعض الحالات تكون الأم على دراية بهذا الاعتداء لكنها لا تصرح به خوفاً من الأب وفي هذه الحالة تعتبر الأم من المتسترين على الجريمة" (المشترك ١).
- "إن أكثر أشكال العنف شيوعاً الجنسي والجسدي. ووجود عدد كبير من اللواتي حاولن الانتحار عن طريق تناول كميات كبيرة من الأدوية" (المشترك ٦).
- "إن أكثر أشكال العنف شيوعاً اللفظي والنفسي والجسدي بالاستهزاء بي والتلفظ بكلمات جارحة ومؤثرة ومقارنتي بنساء أخريات بأنهن الأجمل والأفضل مما يؤدي الى حدوث نقاش حاد ينتهي بالضرب" (المشترك ٧).

ثالثاً– آثار العنف:

- يرى المشتركون أن العنف الذي يمارس على المرأة تترتب عليه آثار عديدة تؤثر على صحتها النفسيّة والتي بدورها تؤدي إلى أمراض جسديّة. فمن الآثار النفسيّة تحقير الذّات والشعور بعدم الثقة والإحباط والميول إلى الانتحار، مما يؤثر سلبًا على صحتها العقليّة وذلك من خلال تشتت قدرتها على التفكير السليم. كما أن هناك الآثار الصحية كالأمراض الجسديّة مثل إفراز الغدد بشكل غير متّزن، الإصابة بمرض السكري، الآلام والأوجاع والصداع والأرق وفقدان للذاكرة. ومن الآثار التي ذكرها المشتركون آثار اجتماعية حيث يؤثر العنف على العلاقات الاجتماعية نتيجة رفض المجتمع للمرأة التي تشتكي زوجها مما

يؤدي إلى شعورها بالعزلة. كما يمتد وقعه إلى المجتمع ككل وتترتب عليه تكاليف باهظة الثمن تؤثر على الميزانيات الوطنيّة والتنمية عموماً. فيما يلي مقتطفات لما قاله المشتركين في هذا الخصوص:

- "إنّ العنف الجسدي يؤثر على العلاقات الاجتماعية حيث إنّ البيئة ترفض في أغلب الأحيان المرأة التي تقدم شكوى" (المشترك ٤)
- "إنّ العنف قد يدفع المرأة في كثير من الأحيان إلى الانحراف" (المشترك ٣)
- "زيادة حالات الاكتئاب بين النساء" (المشترك ٥)
- "إنّ المبالغ الكبيرة التي يتم صرفها على العلاج النّفسي الّذي يخضعن له المعفنات بالإضافة إلى تكاليف المحاكم والخدمات القانونيّة وتكاليف الخدمة الاجتماعية وبرامجها الخاصّة حيث أن المعنفة توضع في دار الرعاية لوقت النظر في موضوعها يجعل من هذا له تأثير كبير على نفسيتها" (المشترك ١).
- "يتأثر الأطفال بالعنف الواقع على الأم من عدّة جوانب فيعيش الطفل في جو أسري مشحون ينعكس سلبًا على صحته النّفسية، حيث يلاحظ على الطفل إساءة السلوك العام، وارتكاب العنف ضد الآخرين، ومن الممكن أن تتطور وتتفاقم الأمور إلى حد الانتحار" (المشترك ٦).

رابعًا– رأي المختصين بقضايا العنف ضد المرأة:

كشف المختصين بقضايا العنف ضد المرأة وجود نصوص قانونية تجرِم العنف ضد المرأة إذ تُعتبر النصوص القانونية كافية ورادعة إذا ما طُبقت بالشكل الصحيح. كما أشاروا إلى أنه يجب علينا أن نفرق بين نصوص القانون والعادات والتقاليد إذ أن الجهل بالنص القانوني يؤدي إلى ضياع حقوق المرأة وعدم لجوئها إلى المختصين في هذه المشاكل مثل المحامين والجهات الرسمية ويؤدي الى زيادة وانتشار العنف بشكل كبير. فيما يلي مقتطفات لما قاله المشتركين في هذا الخصوص:

- "إن الحلول غالباً ما تكون من داخل الأسرة نفسها، وعلى كل الافراد فيها سواء الزوج أو الزوجة أو الأخوة العمل على معالجة المشكلة قبل تفاقمها وعدم السيطرة عليها" (المشترك ١).
- "لا بد من التخلص من العادات والتقاليد التي تقيد المرأة وتمنعها من الوصول إلى حقها بواسطة القانون والقضاء ويجب نشر الوعي بالقوانين التي تخص المرأة وتحافظ عليها وعلى حقها ومعرفة الطرق الصحيحة واتباعها في القضاء" (المشترك ٤).

- "يجب العمل على إعطاء محاضرات توعية وإرشاد باستمرار من خلال المدارس والجامعات ومن قبل المختصين في هذا المجال" (المشترك ٣)
- "يجب عرض الذين يقومون بالعنف على طبيب نفسي من أجل المعالجة" (المشترك ٢).

مناقشة نتائج الدراسة:

يناقش هذا الجزء النتائج التي تم عرضها أعلاه عن طريق إجابة أسئلة الدراسة والتي هدفت الى تعرف أسباب وأشكال وآثار العنف ودور المختصين في إيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

مناقشة نتائج السؤال الأول (ما أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني؟)

أشارت النتائج إلى أن أسباب العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني تعددت ما بين ثقافية واجتماعية واقتصادية مثل عدم التكافؤ الفكري وقلة الحوار بين الزوجين، والخوف من نظرة المجتمع، والفقر وتدني مستوى الدخل. هذا وتبين النتائج بأن العنف ضد المرأة موجود بكل أشكاله وأنواعه في المجتمع الأردني بل بتزايد مستمر على الرغم من انتشار التعليم والتطور الحضاري والمعماري والفكري وانخراط النساء في سوق العمل في الأردن. تتفق هذه النتائج مع ما جاءت به الدراسات السابقة مثل الحياصات (٢٠١٧) وبدران (٢٠١٤) وLenadar (٢٠٠٨). حيث بينت هذه الدراسات أن الفقر وتدني الدخل وتردي الوضع الاقتصادي للأسرة يؤدي الى العنف حيث يترتب على الوضع الاقتصادي الصعب عدم المقدرة على توفير احتياجات البيت ويتطور هذا الصراع إلى شجار وضرب عنيف، كما أن الفقر يسبب شعور بالحرمان والنقص مما يولد مشاعر عدوانية لدى الطبقات الفقيرة لقناعتها بضياع حقوقها مما ينتج عنه الاعتداء على حياة أفراد الأسرة وأولهم النساء. كذلك فإن عدم وجود أداة حوار بين الزوجين يؤدي إلى التفكك الأسري، ما ينتج عنه تعامل الرجل مع المرأة بالعنف واستخدام لغة الضرب. بذلك يكون استبعد الطرق الودية لعلاج المشاكل مستخدماً العنف وذلك السلوك يسير وفق نظام أبوي يؤمن أن الرجل المهيمن الأول والأخير بغض النظر عن المستوى التعليمي إلا أنهم يعيدون إنتاج نوع من أنواع الهيمنة التي كانت سائدة في الأسر القديمة.

مناقشة نتائج السؤال الثاني (ما هي أكثر اشكال العنف الممارس ضد المرأة في المجتمع الأردني؟)

أشارت النتائج إلى أن أكثر أشكال العنف انتشاراً في المجتمع الأردني هو العنف الجسدي يتبعه العنف اللفظي والنفسي ثم الاجتماعي يليه الصحي والجنسي. تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل (الحياصات، ٢٠١٧؛ كساب، ٢٠١١؛ Chenault, Lenadar, 2008 ;2005) حيث وجدت هذه الدراسات أن أشكال العنف تعددت بين الجسدي واللفظي والنفسي

والجنسي. هذا ويرى الباحثون أن تعدد هذه الأشكال من العنف في المجتمع الأردني يعود إلى عوامل منها الاحباط والحرمان، والرغبة في إظهار القوامة وإثبات الرجولة والذات. وتبين النتائج أيضاً وجود دوافع أخرى كالخوف والرغبة التدميرية فهما من العوامل المسببة للعنف فقد تكون المرأة ذات سلطة أعلى من الرجل، فتظهر هنا الرغبة التدميرية وذلك باستخدام العنف بأشكاله المتعددة.

مناقشة نتائج السؤال الثالث (ما طبيعة الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني؟)

أشارت النتائج إلى أن الآثار التي تعاني منها المرأة في المجتمع الأردني بسبب تعرضها للعنف تشمل آثار نفسية وجسدية وصحية واجتماعية. تتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة مثل سعد (٢٠١٥) ولارسون (٢٠٠٧) وLenadar (٢٠٠٨) وChenault (٢٠٠٥) حيث وجدت هذه الدراسات أن النساء اللاتي تعرضن للعنف يعانين من آثار بدنية ونفسية وصحية واجتماعية واقتصادية. إن الآثار السلبية للعنف ضد المرأة يكون لها أبعاد لا يُستهان بها على المستوى النفسي حيث إنَ الممارسات العنيفة تُساهم في التقليل من شعور المرأة بقيمتها الذاتية ومن ثقتها بنفسها، ممّا يؤثّر سلباً على صحتها العقلية فينعكس على قدرتها على التصرف بشكل مستقل وآمن في المجتمع. كما أن الآثار النفسية الناتجة عن العنف تجعل النساء المعفنات يمرون بمراحل متتابعة من الصدمة والإنكار والارتباك والخوف والانسحاب. بل أنه حين يكون العنف بشكلٍ مستمر ومتكرّر تكون تبعاته أشدّ وطأةً وتأثيراً مثل ضعف الشخصية، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات أو التخطيط على المدى البعيد، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتئاب ومحاولات الانتحار. أما الاثار الاجتماعية التي تنتج عن العادات والتقاليد التي اعتادها المجتمع والتي تعتبر العنف والقسوة مقياس للرجولة والقوة والسلطة تؤدي إلى شعور المرأة بالعزلة. هذا بالإضافة إلى الآثار الصحية كإصابة النساء المعفنات بالأمراض الجسديّة والآلام والصداع والأرق.

مناقشة نتائج السؤال الرابع (ما هو رأي المختصين في التصدي لمشكلة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني؟)

أشارت النتائج إلى رفض المختصين للعنف ضد المرأة في المجتمع الأردني وأوضحوا وجود نصوص قانونية تجرِم العنف ضد المرأة بل أن هذه النصوص كافية ورادعة إذا ما طُبقت بالشكل الصحيح. كما اتفق المختصين على ضرورة نشر الوعي بالقوانين التي تخص المرأة وتحافظ على حقوقها، بالإضافة إلى أهمية العمل على إعطاء محاضرات توعية وإرشاد من خلال المدارس والجامعات ومن قبل المختصين في هذا المجال. كذلك اتفق المختصين على

وجوب عرض الأفراد الذين يقومون بالعنف على طبيب نفسي للعلاج. هذا ويعتبر الوصول إلى القضاء من أسهل الأمور للوصول إلى العدالة ولا يوجد موانع أو عراقيل تمنع المعنفة من الوصول الى القضاء بشرط اتباع أصول المحاكمات التي هي ركن أساسي من أركان العدالة. إلا أنه غالباً ما يرى الناس أن هذه الأصول معيقة ومعطلة للعدالة إذ يريدون أحكام فورية وسريعة جداً. يجب الاشارة هنا إلى طبيعة المجتمع الأردني العشائري حيث غالباُ ما يتم منع المرأة من اللجوء للقضاء أو يتم إجبار المعفنات على التنازل عن حقوقهن الشخصية. علماً بأنه في كثير من النصوص القانونية بعد اسقاط الحق الشخصي يسقط الحق العام وبذلك يتم تقييد القانون نتيجة الضغوط المجتمعية والثقافية السائدة مما يعيق تطبيق القانون بالشكل الصحيح وبالتالي عدم وجود عقوبة رادعة للمعتدي لمنعه من تكرار فعله. إن القانون كافي ووافي لضبط ووقف العنف ضد المرأة إذا تم ابعاد تأثير الثقافة السائدة في المجتمع والتوعية بالقوانين، وهذا ما اتفق عليه بدران (٢٠١٤) والحياصات (٢٠١٧).

التوصيات:

وفي النهاية يود الباحثون تقديم التوصيات التالية:

١- تثقيف وتوعية المجتمع من خلال برامج توعوية تبث عن طريق وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي فيما يخص المرأة.

٢- الاهتمام بالجانب النفسي للنساء المعفنات وإيجاد برامج رعاية نفسية لهن لمحو الآثار النفسية المترتبة على العنف.

٣- توعية الأزواج والأهل وأفراد العائلة بأسس التعامل المتبادل وكيفية خلق أسرة نموذجية قائمة على المودة والرحمة.

٤- الاهتمام بدور المرأة في المجتمع وعقد ندوات عن طريق التلفاز والراديو ووسائل التواصل الاجتماعي.

٥- الإسهام في توفي آليات للوقاية من جرائم العنف ضد المرأة في المجتمعات.

المراجع

الإبـراهيم، أسـماء بـدري. (٢٠١٠). الصـحة النفسـية لـدى النسـاء المعنفـات. *مجلـة الجامعـة الإسلامية، 18*(٢)، الجامعة الاسلامية، غزة.

الأمم المتحدة. (١٩٩٥). *العنف ضد المرأة*. تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين.

بـدران، حمـدي. (٢٠١٤). *الآليـات الدوليـة لحمايـة حقـوق المـرأة (ط١)*. دار الـوراق للنشـر والتوزيع. عمان.

البطوش، ريم محمد. (٢٠٠٧). *علاقة العنف الأسري والتوتر النفسي لدى الزوجات المعنفات والأبناء المساء إليهم مع بعض المتغيرات الديمغرافية*. [رسالة ماجستير غير منشورة] . جامعة مؤتة.

بنـات، سـهيله محمـود. (٢٠٠٨). العنـف ضـد المـرأة (ط١). دار المعتـز للنشـر والتوزيـع للنشـر والتوزيع. الأردن.

الحياصات، ناديا إبراهيم. (٢٠١٦). اسباب واشكال العنف ضد الزوجة في المجتمع الاردني "دراسة ميدانية": *مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ٤٣*(٤).

خطاب، هند أبو السعود. (١٩٩٢). *المعاناة الصامتة "جوانب من الظروف الاجتماعية المحيطة بصحة المرأة الإنجابية في ريف مصر* .اليونيسف. عمان.

دنيسيوف. (١٩٨١). *نظرية العنف في الصراع الأيدولوجي*. ترجمة سحر سعيد. دار دمشق.

رشـيد، مريفـان. (٢٠١٦). *جريمـة العنـف المعنـوي ضـد المـرأة*. المركـز القـومي للإصـدارات *القانونية (ط١)*. القاهرة.

زايتلين، ارفنج. (١٩٩٨). *النظريات المعاصرة في علم الاجتماع*. دراسة نقدية. ترجمة إبراهيم عثمان ومحمود عود.، ذات السلاسل. الكويت.

زعبي، رائدة. (١٩٩٥). *القضاء على التمييز ضد الفتيات والنساء في العالم العربي*. اليونيسف، عمان.

سـعد، ربـا عنـان. (٢٠١٥). *العنـف ضـد المـرأة فـي مكـان العمـل فـي المؤسسـات الحكوميـة والخاصة في مدينة جنين*[رسالة ماجستير غير منشورة].

السـيد، عـوض. (٢٠٠٤). *جـرائم العنـف بـين الريـف والحضـر*. مطبوعـات مركـز البحـوث والدراسات الاجتماعية. القاهرة.

الشياب، خالد عمر محمد حمد. (٢٠١٩). أثر معوقات حصول المرأة الأردنية على حقها في الميـراث. الجمعيـة العلميـة للبحـوث والدراسـات الاسـتراتيجية *مجلـة العلـوم القانونيـة والسياسية، 19*(١)، ص ٣٠٩-٣٣٦

الصرايرة، احمد كايد. (٢٠١٩). آثار العنف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على المعنفات من وجهة نظر العاملين في إدارة حماية الأسرة [رسالة ماجستير (غير منشورة)]. جامعة مؤتة.

طه، فرج؛ قندي، شاكر؛ محمد، حسين عبدالقادر. (١٩٩٣). *موسوعة علم النفس والتحليل النفسي* (ط١). دار سعاد الصباح. القاهرة.

عامر، طارق عبد الرؤوف؛ المصري، إيهاب عيسى. (٢٠١٤). *العنف ضد المرأة (ط١).* مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع. القاهرة.

عبدالله ، مروة؛ عكرش، أيمن؛ الديب، هدى. (٢٠١٦). أشكال العنف الممارس ضد الزوجة من قبل الزوج وعلاقته بمستوى الطموح لديها في بعض القرى متباينة المستوى التنموي بمحافظة الشرقية. *مجلة الزقازيق للبحوث، ٤٣* (٣)

عسال، ضرار نمر. (٢٠٠٣). *العنف ضد المرأة وأثره على الإساءة للطفل* [رسالة ماجستير (غير منشورة)]. الجامعة الأردنية.

عطار، سهير عادل. (٢٠١٣). *علم الاجتماع العائلي*. دار الحصري للطباعة، عمان، الاردن.

العواودة، أمل. (٢٠٠٢). *العنف ضد الزوجة في المجتمع الاردني* [رسالة ماجستير] .

عيسوي، عبد الرحمن. (١٩٨٤). *سيكولوجية الجنوح*. دار النهضة العربية. بيروت.

فرويد، سيغموند. (١٩٨٦). *سيكولوجية العدوان: بحوث في ديناميكية العدوان*. ترجمة عبد الكريم ناصيف. دار المنارات. عمان.

كارين لارسون. (٢٠٠٧). *العنف الاسري وأثره على الصحة الجسمية والنفسية للمرأة المعنفة*. جامعة أوريبرو بالسويد.

كرادشة، منير عبدالله. (٢٠١٣). *العنف الأسري سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة*. عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. الأردن.

كساب، عبد الرحمن محمود. (٢٠١١). *أشكال العنف الموجه ضد الزوجات في المجتمع الأردني وعلاقته بالخصائص الديمغرافية والثقافية للزوجين*. (دراسة ميدانية عن الزوجات المعنفات في محافظة العاصمة–عمان) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مؤتة.

المجالي سميح زيد. (٢٠٢١). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على زيادة ظاهرة التحرش والعنف ضد المرأة. *جمهورية مصر العربية، المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*، ص١٣٧–١٧٠ .

المجالي، سميح زيد. (٢٠١٨). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني "دراسة ميدانية في محافظة الكرك". *مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ٣٣* (١).

المجلس القومي للمرأة. (٢٠٠٩). *دراسة العنف ضد النساء في مصر*. مجموعة من الباحثين، القاهرة، ص٦.

محمود، سهيلة. (٢٠٠٨). *العنف ضد المرأة أسبابه آثاره وكيفية علاجة (ط١)*. دار المعتز للنشر والتوزيع.

منظمة الصحة العالمية. (٢٠٢٠). *جائحة كوفيد – ١٩– والعنف ضد المرأة*. منظمة الصحة العالمية. ص١.

المواجدة فرح هاني. (٢٠١٥). اتجاهات الزوجين نحو توزيع الأدوار المالية في الأسرة ودوره في حدوث العنف الأسري لواء قصبة الكرك أنموذجاً [رسالة ماجستير]. جامعة مؤتة.

نارد، مركز التغذية والتنمية الريفية. (٢٠٠٦). *العنف الأسري ضد المرأة الأسباب والمعالجات*. السودان.

الهر، قدرة عبد الامير. (٢٠٠٨). *العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسية لدى الزوجات العربيات المعفنات في مدينة (مالمو) بالسوي [رسالة ماجستير غير منشورة]*. الاكاديمية العربية. المفتوحة بالدنمارك، الدنمارك.

Al- Batoush, R. (2007). *The Relation betwwen Family Violence and psychological stress among abused wives and children with some of demographic variable*. Unpublished M.A thesis. Jordon. Al karak. Mutah University.

Al- Ibrahim, A. (2010). Mental Health among Battered Jordanian women. *Islamic University Magazine*, (Islamic Studies Series*). 18*(2),229 – 329. Palestine.

Al- Mutawa, M. (2008). The Link between Violence Toward Children and their aggressive behavior. A field study of a sample of students of secondary level in Riyadh. *Kuwait University Sociology Magazine. 1* (36), 49-101.

Al-Awawadah, A. (2002). *Violence against Wives in Jordanian Community*. Jordon: Alfajr Publishing and Distributing House.

Al-Rediean, K. (2008). Family Violence against Women, a descriptive study on a sample of women in Riyadh. *Security Research Magazine, King Fahad Security College, 39* (17) and 141-81.

Al-Shahrani, A. (2008). The Social Service, and The phenomena of domestic Violence. A research submitted for the Family and the contemporary changes Conference. *Saudi Sociology and Social Service Association*

Assal, D. (2003). *Violence against women and it's Impact on Children Abuse*. Jordon.

A-Zahrani, M. (2010). *The Role of the Press in Addressing Family Violence Crimes*. Okaz Newspaper, Analytic study from 2004 – 2008. Unpublished M.A thesis. Jordon. Al karak. Mutah University.

Chenault, V. S. (2005) violenve against wamen In The Family,Vienna.

Corbin, J., & Strauss, A. (2015). *Basics of qualitative research: technique and procedures for developing grounded theory* (4th Ed.). SAGE.

English References Kumar, A., Nizamie, S. H., & Srivastava, N. K. (2013). Violence against women and mental health. *Mental Health & Prevention*, *1*(1), 4-10.

Jeevasuthan, S., & Hatta, Z. A. (2013). Behavioural Problems of Children Exposed to Domestic Violence in Rural Villages: A Micro Social Work Inquiry in Piranpattru Village at Chankanai Divisional Secretariat, Jaffna, Sri Lanka. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, *91*, 201-207.

Krueger, R. A., & Casey, M. A. (2014). *Focus Groups: A practical guide for applied research* (5th Ed.). SAGE.

Merriam, S., B. (1998). *Qualitative research and case study application in education*. San Francisco: Jossey-Bass Publication.

Nagadat, A. (2007). Jordanian Newspapers daily coverage af family Violence topics. Abkath Al – Yarmouk. *Humanities and Social Science Series. 1* (3), 15-48.

Obada, Madiha Ahmed & Abu Dwuh, Khalid Kazim (2008). *Violence against Women. Egypt*. Cairo: Al Fajr Publishing and distributing House.